

السياقات السوسيوثقافية والثقافية للفجوة الرقمية
ومسألة النفاذ الشامل للتكنولوجيا

**The socio-technical and cultural contexts of the digital divide and the issue
of universal access to technology**

وليد سعدي*¹، سميحة بلقاسم²

¹جامعة العربي التبسي تبسة، (الجزائر). oualid.saidi@univ-tebessa.dz

²جامعة 8 ماي 1945 قالمة، (الجزائر). belkacem.samiha@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ قبول النشر: 2022/04/19

تاريخ الإستلام: 2021/11/10

ملخص:

تشكل الفجوة الرقمية مصدر اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات والميادين، ونتيجة تطور التكنولوجيا وعدم تكافؤ الفرص في النفاذ إليها، هو ما يؤثر على العديد من النواحي منها الجانب الاجتماعي والثقافي، كما أنه نتيجة لتطور ودمج تكنولوجيا المعلومات وتقنيات معالجة المعلومات ساهم ذلك في تغيرات المجتمع وأبقى الفجوة الرقمية في اتساع، ومن اجل ذلك سنحاول الكشف عن السياقات السوسيوثقافية والثقافية للفجوة الرقمية، وتوضيح أهم المسائل المرتبطة بالنفاذ الشامل للتكنولوجيا، وتبيين آثار الفجوة الرقمية على التغير الاجتماعي والثقافي.

الكلمات مفتاحية: السياقات السوسيوثقافية والثقافية؛ الفجوة الرقمية؛ النفاذ الشامل للتكنولوجيا؛ الثقافة الرقمية؛ الجندر.

Abstract:

The digital divide is a source of interest for researchers in various disciplines and fields as a result of the development of technology and unequal access to it, this is affecting many aspects of the social and cultural, it is also the result of the development and interrogation of information technology and information processing technologies; this contributed to the changes in society and the digital divide kept widening, To this end, we will try to reveal the Socio-technical and cultural contexts of the digital divide, clarify the most important issues related to universal access to technology, and explain the effects of the digital divide on social and cultural change.

Keywords: The Socio-technical and cultural contexts; Digital divide; Universal access to technology; Digital culture ; Gender.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعود جذور الفجوة الرقمية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي تقرير بعنوان "مجاعة الإعلام في العالم" للجمعية العامة للأمم المتحدة جاء فيه أن ثلثي سكان العالم لم تكن لهم إمكانية الحصول على المعلومات الجماهيرية، وقد كلفت الأمانة العامة لمنظمة اليونسكو لجنة دولية تتكون من مختصين في شؤون الإعلام والاتصال؛ من اجل القيام بدراسة حول الهوة العميقة في مجال الإعلام والاتصال بين الدول النامية والمتطورة، حيث أصدرت اللجنة تقريرها المعنون بـ "الحلقة المفقودة" جاء فيه أن الاختلال الصارخ والمتنامي في توزيع الاتصالات في أنحاء العالم مسألة لا يمكن تحملها.

بعد ذلك أصدرت الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية تقريرا عنوانه "السقوط في الشبكة والفجوة الرقمية"، وقد استخدم التقرير هذا المصطلح لإبراز التقسيم غير المتكافئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الأمريكي.

لقد تغير مدلول ظاهرة الاختلال الاتصالي من فترة زمنية إلى أخرى، حيث كانت تقتصر على الإشارة إلى اللامساواة في امتلاك أجهزة الراديو والتلفاز، وأصبحت ترمز إلى اللاعدالة في النفاذ الهاتفي الثابت، ومع ازدياد التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صارت تشير إلى انعدام التكافؤ في الاختراق الهاتفي بنوعيه الثابت والجوال ونسبة امتلاك الحواسيب واستعمال الانترنت، وهو ما يطرح التساؤل الآتي: ما هي أهم المسائل التي ترتبط بالنفاذ الشامل للتكنولوجيا؟ وكيف تؤثر الفجوة الرقمية على التغير الاجتماعي والثقافي؟

وهو ما سنحاول الكشف عنه من خلال تحديد مفهوم الفجوة الرقمية، وتوضيح السياقات السوسيوثقافية لها، ثم تحديد ما يرتبط بمسألة النفاذ الشامل للتكنولوجيا، وكذا الآثار المترتبة عن الفجوة الرقمية على التغير الاجتماعي والثقافي.

2. مفهوم الفجوة الرقمية Digital divide

رغم عديد المحاولات لاستقصاء مفهوم الفجوة الرقمية، إلا انه من الصعب تحديد مفهوم واحد وشامل لها، ويمكن إدراج المفاهيم الآتية:

- **مفهوم ضيق:** يشير مفهوم الفجوة الرقمية إلى "النفوذ إلى مصادر المعرفة" من منظور توفر البنى التحتية اللازمة للحصول على موارد المعلومات والمعرفة بالوسائل الآلية أساسا دون إغفال الوسائل غير الآلية من خلال التواصل البشري، لذا يركز هذا التعريف على الفارق بين مدى توافر شبكات الاتصالات ووسائل النفاذ إليها وعناصر ربطها بالشبكات العالمية (الانترنت).
- **مفهوم واسع:** يشمل بجانب "النفوذ إلى مصادر المعرفة" "استيعابها" من خلال التوعية والتعليم والتدريب وتوظيفها اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا.
- **مفهوم اشمل:** يغطي النطاق الكامل لدورة اكتساب المعرفة ليشمل أيضا "توليد المعرفة الجديدة" من خلال مؤسسات البحث والتطوير، وكذلك في مؤسسات الإنتاج والخدمات (محمد، 2008، ص178).

ويختلف مفهوم الفجوة الرقمية حسب الزاوية التي ينظر لها منها، فالسياسيون يرون أنها إشكالية تندرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي، ولا حل لها دون سند من التشريعات والتنظيمات، من اجل حماية المجتمع من الفوضى التي قد تلم به بفعل المتغير المعلوماتي.

أما الباحثين في الاقتصاد؛ فيرون أن الفجوة الرقمية جاءت نتيجة لعدم القدرة على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة، وعلى استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة، ولا حل لسد هذه الفجوة إلا بتحريك الأسواق، وإسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات، وذلك يتطلب سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

في حين يرى علماء الاتصال أن أساس الفجوة الرقمية هو عدم توافر شبكات الاتصال ووسائل النفاذ إليها، ونقص السعة الكافية لتبادل النوعيات المختلفة لرسائل المعلومات، والحل في رأيهم هو توفير بدائل رخيصة لإقامة شبكات الاتصالات ونشرها على أوسع نطاق.

أما علماء الاجتماع فيرون أن الفجوة الرقمية ضرب من عدم المساواة الاجتماعية عبر الفواصل الاجتماعية المختلفة كالدخل والسن والنوع ومستوى التعليم ومكان السكن، وهم يرون ضرورة توفير الشروط الاجتماعية والثقافية التي تساعد على توطين التقنية (السعيد، 2007، ص ص159-160).

- مفهوم الفجوة الرقمية وفقا للاتحاد الدولي للاتصالات: الفجوة الرقمية هي الاختلاف بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاذ أو الوصول إلى المعلومات عبر وسائل وتقنيات الاتصال (الهاتف الثابت والمحمول، الحاسوب، الانترنت)، وقد تكون الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية، أو بين البلدان ضمن المجموعة الجغرافية الواحدة، أو في البلد الواحد بين الريف والمدينة، أو بين السكان حسب خصائص العمر، الجنس، الدخل (كودية وزرقون، 2017، ص75).
- مفهوم الفجوة الرقمية وفقا لتقرير وزارة التجارة الأمريكية 1995: الفجوة الرقمية هي الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها واستغلالها، وهذه الفجوة أسباب علمية تكنولوجية وتنظيمية فضلا عن توفر البنية التحتية (السعيد، 2007، ص159).

وتركز هذه التعريفات على مدى العمق في عملية اكتساب المعرفة، وهناك من يرى ان الفجوة الرقمية مجموعة من التحديات يطرحها المعدل المتسارع لتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في نشرها وزرعها في صلب الكيان المجتمعي (علي وحجازي، 2005، ص25). في حين يعرف جيمس "James" الفجوة الرقمية بأنها "التوزيع غير المتكافئ للحواسيب ووصلات الانترنت وآلات الفاكس وما إلى ذلك بين البلدان".

كما وصف سيرفون "Servon" بأن للفجوة الرقمية ثلاثة أبعاد رئيسية؛ البعد الأول يتعلق بالوصول إلى الانترنت، ولهذا الغرض يلزم وجود بنية تحتية كافية من اجل التمكّن من السفر على طول الطريق السريع

للبيانات، أما البعد الثاني فيركز على جانب التعليم الضروري ومحو الأمية، وهذا يعني القدرة على استخدام مجموعة من الأغراض، ومعرفة كيف ولماذا يمكن استخدامها كمورد رئيسي، ويتضمن البعد الثالث جانب من جوانب المحتوى المقدم على شبكة الانترنت (السعيد، 2007، ص ص 160-161).

3. السياقات السوسيوثقافية والفجوة الرقمية

إن الحديث عن الفجوة الرقمية يثير مسألة البنية الاجتماعية التي يمكن أن تكون أساسا لعمليات التنمية الاجتماعية وبالتالي فهم التغيير الاجتماعي، ومع ظهور الثورة الصناعية كان تطوير الآلات، وتم استبدال العمل البشري بها، وبذلك نشأت طبقة عاملة حول المناطق الصناعية، وبالتالي حدث تغيير في المستوى الاجتماعي، كما احدث تطور الآلة ثورة في عالم الاتصالات وهو ما شجع على النزوح نحو المدن، وذلك ما أدى إلى تحول في بناء العلاقات الاجتماعية نتيجة تطور المدن وازدهارها مستفيدة من ذلك النمو المطرد في تعداد السكان، ثم تلى ذلك اكتشاف الكهرباء لتتوالى الانجازات العلمية بابتكار طرق تكثيف الموجات الصوتية، وظهور الإذاعة والتلفزيون (السعيد، 2007، ص ص 155-156).

وتلت ذلك قفزات نوعية في مجال تكنولوجيا الاتصال والالكترونيات الدقيقة، وهو ما ساعد في اختراع الحاسوب الشخصي، كما أن دمج تكنولوجيا الاتصال وتقنيات معالجة المعلومات ساعد في تأسيس شبكة الانترنت، وهو ما يساهم في تغييرات المجتمع، ولكن تبقى مشكلة الوصول إلى الانترنت وتوزيعها بالتساوي من أهم التحديات بالنسبة للمجتمعات والدول، وهو ما حذر منه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 2002، حيث حذر من الآثار السلبية الناجمة عن الفجوة الرقمية الدائمة بقوله "تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من بين القوى الدافعة للعلومة، إنها تجمع الأشخاص وصناع القرار بشكل غير مسبوق، كما تعتبر أدوات جديدة للتنمية في الوقت نفسه، ومع ذلك، فإن الفجوة الفاصلة بين تبادل المعلومات بين من "يملكون" ومن "لا يملكون" اخذ في الاتساع، وهو خطر حقيقي على الفقراء في العالم سيتم استبعادهم من الاقتصاد القائم على المعرفة الناشئة" (السعيد، 2007، ص 157).

فكون الفرد جزءا من هذه الشبكة أمر بالغ الأهمية ليس فقط من اجل الاندماج الاقتصادي، بل بالنسبة للجميع، بما ذلك التعليم والمشاركة السياسية والشؤون المجتمعية والإنتاج الثقافي، حيث تتيح تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات هيكل تنظيمية جديدة للمشاركة الاجتماعية وتنظيم المجتمع وبالتالي اتخاذ القرارات، وان أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال سيمنعون من هذه الفرص لممارسة مواظنتهم الكاملة.

إن تحليل البنية الاجتماعية من خلال تحديد أهم العناصر المهيمنة في النظام الاجتماعي وتحديد نفوذها وتفاعلها على البنى الاجتماعية الأخرى، حيث ترى العديد من الكتابات الاجتماعية أن المجتمع ليس متألفا ومرصوا بل تؤكد على تؤكد على الاستقلال النسبي للنظم الاجتماعية الفردية (السعيد، 2007، ص158).

1.3 النظام الفرعي السيوسيو تقني

يؤدي تغير أي بنية في النظام الاقتصادي الفرعي إلى إحداث تأثير في النظام الاقتصادي الفرعي الآخر، وتؤثر التفاعلات المعقدة بين هذه النظم الفرعية على البيئة الخارجية التي هي مسؤولة عن التغير الاجتماعي على المستويين الجزئي والكللي.

وبذلك فتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة خاصة شبكة الانترنت، قادرة على تشكيل النظامين الفرعيين في وقت واحد، فمثلا اختراع الانترنت احدث ثورة سريعة ذات تداعيات لا حصر لها (نظام تقني اقتصادي)، كما احدث أيضا ثورة في عمليات التواصل والتفاعل، مما أدى إلى تبسيط شراء ونشر المعلومات بين الأفراد والمنظمات (نظام اجتماعي ثقافي)، وذلك مالا ينطبق على الأفراد الذين لا يمكنهم الولوج والاعتماد على الشبكة بسبب إما نقص الموارد أو تفاوت في المستويات الاجتماعية أو الفردية أو التعليمية، وبالتالي تكون الفجوة الرقمية بين من "يملكون" والذين "لا يملكون" عاملا مؤثرا على التحول الاجتماعي والثقافي للمجتمع (السعيد، 2007، ص ص158-159).

وبذلك فالفجوة الرقمية نتيجة شرح اقتصادي واجتماعي يفصل بين الدول التي لديها الإمكانيات الاقتصادية والمحيط الاجتماعي للبلوغ والنفوذ إلى الشبكات والى الانترنت تحديدا، وبين تلك التي لا تتوفر



على الإمكانيات ذاتها أو تحول طبيعة الانتماء الاجتماعي لأفرادها دونهم ودون الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، لذلك فالفجوة الرقمية نتيجة هوة اجتماعية وهي تعمق الهوة الاقتصادية وتجذرهما لدى الدول التي يبقى أفرادها عرضة للفقر والإقصاء (بن عيسى، 2007، ص ص 114-115).

كما أن هناك ما يسمى بـ "الثقافة الرقمية" DIGITAL CULTURE التي تعرفها الجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم بأنها "منظومة متفاعلة من الاستراتيجيات، المعارف، المهارات والمعايير القواعد والضوابط والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقيم للتقنيات الرقمية واستثمارها بطريقة ذكية وأمنة من خلال التحكم في الوصول إلى المحتوى الرقمي وإنتاجه من خلال عمليات الإتاحة المعادلة والمتوجه نحو منافع التقنيات الحديثة والحماية من أخطار وتعزيز المعرفة والممارسات المثلى (بن زينب، 2019، ص 420).

حيث لا يكفي توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بلد ما حتى نقول انه تخطى حاجز الفجوة الرقمية، بل ينبغي أن يسود بين أفرادها عنصر الثقافة الرقمية، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الأسر تضع أجهزة كمبيوتر ديكورا، ولا يتم توظيفها كوسيلة معلوماتية اتصالية لغياب الثقافة الرقمية، كما أن هناك العديد من الدول تقتني عددا هائلا من الحواسيب في مختلف المؤسسات الحكومية، قد تفوق نسبة احتياجاتها، ولا يتم استغلالها نتيجة افتقاد هذه الدول إلى سياسة رقمية مدروسة، لذلك فعدد الحواسيب في دولة ما لا يعني بالضرورة تمتعها بالرفاهية الرقمية، ما لم تعمد إلى تجذير الثقافة الرقمية بين أفرادها (بن عيسى، 2007، ص 112).

كما أن التمايزات داخل الفجوة الرقمية تحتكم على بنى التربية، التعليم والتكوين، وعلى قيم المعرفة والتحصيل والتوظيف الثقافي للشبكات الالكترونية، وفي هذا الأساس يشار إلى تباين مستوى التعليم من حيث المتعلمين المتخصصين في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال، وكذا الأمية المعلوماتية والرقمية، من حيث عدم القدرة على التعامل مع الكمبيوتر ومعرفة كيفية النفاذ إلى مصادر المعلومات الالكترونية، وعلى

هذا الأساس فان الخطوط الباطنية للفجوة الرقمية تكمن في مستوى المعيشة، وفي مستوى التربية والتكوين، وفي التموقع الجغرافي، وفي توافر القابلية على تملك التكنولوجيا الرقمية وتوظيفها (بن عيسى، 2007، ص115).

4. مسألة النفاذ الشامل للتكنولوجيا وما يرتبط بها

يقصد بالنفاذ الشامل قدرة أي شخص على الحصول على المعلومات التي يريد الاطلاع عليها وإمكانية الولوج إليها بسهولة ويسر، مهما كان شكل هذه المعلومة: مسموعة، مكتوبة، مصورة أو مرئية ويتم الولوج إلى هذه المعلومات دون أي عقبات أو عراقيل، ما لم يمس الحصول على هذه المعلومات بالحياة الخاصة للأفراد أو بالمصلحة العامة (بن عيسى، 2017، ص191).

كما يقصد بالنفاذ الشامل إمكان إتاحة خدمات الاتصالات في مجتمعات، أو أماكن عامة، على بعد مسافة معقولة يسهل على الجميع الوصول إليها (علي وحجازي، 2005، ص183).

1.4 الجندر: تعريب لكلمة Gender في اللغة الانجليزية، تقابلها Genre في اللغة الفرنسية، وتدل على النوع الاجتماعي باللغة العربية، واستخدم مصطلح الجندر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 في الطب النفسي والتحليل النفسي، ثم استخدم في علم الاجتماع.

طرح الجندر أو النوع الاجتماعي كمفهوم في بداية ظهوره إشكالية واضحة وهي الربط أو المساواة بينه وبين مفهوم الجنس، وقد استخدم لفظ الجندر Gender من قبل عالم الاجتماع "مورقان" " Morgan " الذي درس السلوك و الأنماط والأدوار الاجتماعية لدى قبائل الهنود الحمر على أساس أن النظام الأمومي والنظام الأبوي والأنظمة الوسيطة المتدرجة بينهما، وخلصت ملاحظاته إلى وجود اختلاف في الأدوار الاجتماعية لكل من الذكر والأنثى حسب درجة تطور المجتمع.

ولعل أول من حدد هذا المفهوم بشكل واضح الفيلسوفة سيمون دي بوفوار " Simone de Beauvoir"، حيث قالت "لا يولد الإنسان امرأة وإنما يصبح كذلك" والتي ضمها كتابها "الجنس الثاني"

لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، خاصة أن هناك اختلاف بين الشعوب والثقافات في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة، وأن الفصل في مفهوم الجنس ومفهوم الجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى.

ويشير الجندر إلى الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال والتي تحدد طبقا لثقافة مجتمع ما، على أنها الأدوار والمسؤوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من المرأة والرجل في هذا المجتمع بعينه، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى، كما أنها تتغير من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى آخر داخل نفس المجتمع (عيساوة، 2019، ص ص 10-11).

وما تزال المؤشرات التنموية في العالم تشير إلى أن المرأة أكثر عرضة للامية من الرجل، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الصعوبة التي يمكن أن تلقاها المرأة في بعض الدول للنفوذ إلى شبكة الانترنت في الأماكن العامة، والتي تكاد تكون حكرا على الذكور، كما هي مقاهي الانترنت وغيرها من الفضاءات العمومية، فإن الهوية التعليمية يمكن أن تتعمق بفعل الهوية الرقمية فتزيد من عزلة المرأة عن واقعها الذي باتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل اليوم مكونا هاما من مكوناته، وقد دفعت هذه المعطيات العديد من الدول إلى إيجاد الآليات الكفيلة بوقاية المرأة من الوقوع في مخاطر الأمية بنوعيتها "الأمية التعليمية والامية الرقمية" (كودية وزرقون، 2017، ص 79).

حيث تمت دراسة التمايز بين الجنسين كموضوع متعدد التخصصات وضمن مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك علم النفس والعلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا، والتاريخ وعلم الأحياء، حيث كشفت الدراسات عن طبيعة الفروق القائمة بين الجنسين، وكيف تؤثر على حياة الأفراد، وكيفية تفسير الانحراف الملحوظ بين الذكور والإناث، وأن هذه الاختلافات متجذرة في الأدوار البيولوجية المختلفة وتعززها قيم المجتمع والمعتقدات الثقافية، و أن هذه الاختلافات تفاقمت لاحقا بسبب الاختلافات الثقافية (علي وحجازي، 2005، ص 40).

2.4 الفجوة الرقمية بين الأجيال

يشكل فضاء الانترنت احد ابرز مواطن اكتساب الثقافة الرقمية، وذلك في ظل تدني نسبة تجهيز العديد من الأسر بالحواسيب وارتباطها بشبكة الانترنت في عدد من الدول، ويعني ذلك إقصاء شريحة من الكهول والشيوخ للاستفادة من الثورة المعلوماتية والاندماج في المجتمع الحديث، باستثناء أولئك الذين تسمح لهم ظروفهم المادية أو طبيعة عملهم النفاذ إلى الشبكة العالمية، ومن شأن هذه الوضعية أن تعمق ما كان يعرف قديما بالصراع بين الأجيال وهو صراع يمكن أن يتحول اليوم إلى قطيعة تامة تكون لها من الآثار ما يتجاوز مجرد النفاذ إلى التكنولوجيا الحديثة (كودية وزرقون، 2017، ص78).

5. الآثار المترتبة عن الفجوة الرقمية على التغير الاجتماعي والثقافي

فيما يتعلق بمسألة الآثار المختلفة للفجوة الرقمية على التغير الاجتماعي والثقافي، يمكن التطرق إلى موقفين متعارضين؛ فمن ناحية تهيمن النظرة البائسة التي تؤكد أن انتشار الانترنت ليس جيدا، وتسلب الضوء على العواقب الاجتماعية السلبية لها، ومن ناحية أخرى نجد النظرة المثالية التي تضع توقعات كبيرة بشأن إمكانيات تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتأمل لان تتمكن من القضاء على هياكل عدم المساواة القائمة من خلال مساعدة وسائط الإعلام الجديدة.

ويبدو أن كلا الجانبين على صواب، حيث لا ينكر احد أن الفجوة الرقمية موجودة فعلا، وانطلاقا من كون هذه التكنولوجيات ملائمة للطبقات الاجتماعية المحرومة، فان الخطر الذي تنطوي عليه هو التهميش الاجتماعي الذي يؤدي إلى العزلة الاجتماعية، وبذلك تصبح عملية الإقصاء الاجتماعي أكثر دراماتيكية كلما أسرع عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال دون مشاركة فعالة من طرف هؤلاء المستبعدين اجتماعيا (السعيد، 2007، ص168).

حيث يرى الاجتماع الاسباني كاستيلز "Castelis" أن الاعتماد المتزايد في المجتمع على تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة عامل من عوامل التميز، حيث يبدأ التفاوت الحقيقي عندما نعتمد جميعا على الانترنت، لان القدرة الثقافية على تحديد المعلومات التي نحتاجها، ومعرفة ماذا نبحث عنه وماذا نفعل به، والتركيز عليه في أداء المهام التي نريد انجازها يصبح مصدر التمايز الاجتماعي، وإذا كان المستوى التعليمي



والثقافي عوامل رئيسية في تشكيل عدم المساواة الاجتماعية فان تأثيرها التفاضلي يصبح ضخما في عصر الانترنت (السعيد، 2007، ص169).

وهناك من الباحثين من يتأرجحون في شأن الفجوة الرقمية بين "يوتوبيا" معلوماتية قادرة على حل جميع المشاكل وتحقيق الوئام في ظل "هيتروتوبيا" من تنوع الثقافات وتلاقحها، وبين "ديستوبيا" معلوماتية تدفع بكثير من الشعوب والجماعات إلى قوائم الانقراض، وتقود العالم إلى جحيم تجنيس الثقافات بعد أن تقضي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنوع الثقافي (علي وحجازي، 2005، ص24).

إذ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال نفذت إلى مستويات عميقة من عقل الإنسان ووجدانه ومجتمعه، وهي تحمل مع انتقالها من البلدان المصدرة لها، قدرا كبيرا من ثقافة هذه البلدان ونمط اقتصادها ومنظومة قيمها، وهيكلية القوى الاجتماعية التي توجه مسارها، وهو الأمر الذي ينشا عنه العديد من أوجه الصدام مع واقع البلدان المستوردة لتلك التكنولوجيا الوافدة إليها من بيئة اجتماعية مغايرة (علي وحجازي، 2005، ص41)

6. خاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن مدلول ظاهرة الاختلال الاتصالي قد تغير من فترة إلى أخرى، حيث كان يشير في البداية إلى اللامساواة في امتلاك أجهزة الراديو والتلفاز، ووصلت إلى عدم تكافؤ الفرص في النفاذ للتكنولوجيا وهو ما جعل الفجوة الرقمية في اتساع.

كما أن الحديث عن الفجوة الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ودمجها مع تقنيات معالجة المعلومات، هو ما يثير مسألة التغير الاجتماعي خاصة الآثار السلبية الناجمة عن هذه الفجوة والتي هي من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات والدول، خاصة بين تلك التي تملك الإمكانيات الاقتصادية والمحيط الاجتماعي لبلوغ للتكنولوجيا والنفاذ إليها؛ وبين تلك التي لا تتوفر على الإمكانيات ذاتها، وهو ما ينعكس على الثقافة الرقمية لأفراد هذه المجتمعات.

وتثير الفجوة الرقمية مسألة النفاذ الشامل للتكنولوجيا وما يرتبط بها من مسائل أخرى، مثل عدم المساواة بين الجنسين وبين الأجيال في النفاذ إلى التكنولوجيا، كما أن للفجوة الرقمية آثار على التغير



الاجتماعي والثقافي، وهو ما أدى إلى بروز موقفين متعارضين؛ الأول يسلب الضوء على العواقب الاجتماعية السلبية للتكنولوجيا، في حين يذهب الموقف الثاني إلى أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال ستتمكن من القضاء على عدم المساواة القائمة.

7. قائمة المراجع:

- بن زينب، فاطمة. (2019). فضاءات المطالعة العمومية ودورها في تفعيل ونشر ثقافة المعلومات والثقافة الرقمية. *المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات*. السنة 23(46). 445-417.
- بن عيسى، قواسم. (2007). *الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال. كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية. الجزائر: جامعة وهران.
- بن عيسى، قواسم. (2017). الحق في النفاذ إلى المعلومات بين الشفافية والسرية. *مجلة الراصد العلمي*. عدد(02). 208-189.
- السعيد، ملاك. (2007). الفجوة الرقمية كعامل للتغير الاجتماعي والثقافي. *مجلة سوسيولوجيا*. مجلد2(2). 154-174.
- علي، نبيل، وحجازي، نادية. (2005). *الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة*. الكويت: عالم المعرفة.
- عيساوة، وهيبية. (2019). الجندر، مفهومه واستخداماته. *مجلة العلوم الاجتماعية*. مجلد08(02 مكرر). 08-20.
- كودية، يوسف، وزرقون، محمد. (2017). الفجوة الرقمية وامتداداتها. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*. السنة8(8). 90-73.
- محمد، عمرو هشام. (2008). استراتيجيات ردم الفجوة الرقمية في دول الاسكوا - مع إشارة خاصة للعراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. مجلد14(52). 196-178.